# التحديات القانونية للإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية

أ.م.د.علاء الدين محمد حمدان
جامعة كركوك/كلية القانون والعلوم السياسية

# Legal Challenges of Public Administration in Light of Technological Developments

**Assistant Professor Dr. Alaa El-Din Mohammed Hamdan**
**ScienceUniversity of Kirkuk/College of Law and Political Science**

**المستخلص:** يتناول هذا البحث التحديات القانونية التي تواجه الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة. يتضح أن الفجوات القانونية في التشريعات الحالية تعوق فعالية الإدارة العامة وتحد من قدرتها على استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات الحكومية. يستعرض البحث التحديات المتعلقة بحماية البيانات، والخصوصية، والشفافية، ويسلط الضوء على تجارب دولية في تحديث القوانين لمواجهة هذه التحديات. من خلال تحليل النتائج والتوصيات، يقترح البحث ضرورة تحديث الإطار القانوني للإدارة العامة وتعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية لضمان التوافق مع التطورات التكنولوجية، مما يسهم في تحقيق كفاءة وفاعلية أكبر في تقديم الخدمات الحكومية. **كلمات مفتاحية:** الإدارة العامة، التحديات القانونية، التطورات التكنولوجية.

**Abstract:** This research addresses the legal challenges facing public administration in light of rapid technological developments. It is clear that legal gaps in current legislation hinder the effectiveness of public administration and limit its ability to use technology to improve government services. The research reviews the challenges related to data protection, privacy, and transparency, and highlights international experiences in updating laws to address these challenges. Through analyzing the results and recommendations, the research suggests the need to update the legal framework for public administration and enhance cooperation between

legislative and executive authorities to ensure compatibility with technological developments, which contributes to achieving greater efficiency and effectiveness in providing government services **.Keywords:** Public administration, legal challenges, technological developments.

## المقدمة

شهدت الإدارة العامة في العقود الأخيرة تحولات جذرية بفضل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي أعادت تشكيل العديد من العمليات الإدارية وأساليب تقديم الخدمات. التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وغيرها من الابتكارات التقنية التي باتت تلعب دورًا أساسيًا في تحسين الكفاءة والشفافية في الإدارة العامة. ومع ذلك، فإن هذا التقدم التكنولوجي يطرح العديد من التحديات القانونية التي تعيق استغلاله الكامل. ان القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة العامة غالبًا ما تتأخر عن مواكبة هذه التطورات السريعة، مما يؤدي إلى فجوات قانونية تؤثر على تحقيق الأهداف المنشودة. وتحديات مثل حماية الخصوصية، وتأمين البيانات، وضمان الشفافية والمساءلة التي باتت مسائل ملحة في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في تسيير الأعمال الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تزداد الحاجة إلى تطوير إطار قانوني يواكب الابتكارات الجديدة ويضمن التكامل بين السلطات التنفيذية والتشريعية في عملية التحول الرقمي.

**أهمية البحث:** تأتي أهمية هذا البحث من الدور الحاسم الذي تلعبه التكنولوجيا في تحسين كفاءة الإدارة العامة وتقديم الخدمات الحكومية بطرق أكثر شفافية وفعالية. ومع ذلك، فإن الفشل في تحديث الأطر القانونية لمواكبة هذه التطورات يمكن أن يؤدي إلى تحديات كبيرة تؤثر على الإدارة العامة والمجتمع بشكل عام. هذا البحث يساهم في توضيح الفجوات القانونية ويوفر توصيات تساعد صناع القرار على تحسين التشريعات القانونية للتكيف مع التكنولوجيا الحديثة.

**مشكلة البحث:** مع التطور التكنولوجي السريع، تواجه الإدارة العامة تحديات قانونية كبيرة، حيث إن العديد من التشريعات والقوانين لا تواكب التطورات التقنية الحديثة. تتجلى هذه المشكلة في

وجود فجوات قانونية تتعلق بحماية البيانات والخصوصية، وضمان الشفافية والمساءلة، والتكامل بين النظام القانوني والتقنيات الحديثة. هذه الفجوات قد تؤدي إلى عرقلة الأداء الفعّال للإدارة العامة وتحد من قدرتها على الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا.

**أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى استعراض هذه التحديات القانونية، وتحليل تأثيراتها على الإدارة العامة، واقتراح حلول للتغلب عليها، بما يعزز من قدرة الإدارة العامة على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا دون الإضرار بالمصالح العامة. اضافة الى النقاط الاتية:

١. تحليل الفجوات القانونية في التشريعات الحالية التي تعيق تطور الإدارة العامة في ظل التكنولوجيا.

٢. تحديد التحديات القانونية التي تواجهها الإدارة العامة في مجالات مثل حماية البيانات، والخصوصية، والمساءلة.

٣. استعراض التجارب الدولية في تحديث القوانين لمواكبة التطورات التكنولوجية.

٤. اقتراح حلول قانونية لتحسين الإطار القانوني للإدارة العامة بما يواكب التطورات التقنية.

٥. تعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية لتطوير إطار قانوني متكامل يتناسب مع التحولات التكنولوجية.

**فرضية البحث:** يفترض البحث أن الفجوات القانونية الحالية تعيق تحقيق الإدارة العامة لأهدافها في ظل التطورات التكنولوجية. وبالتالي، يتطلب الأمر تحديثاً قانونياً شاملاً يستند إلى تجارب دولية ناجحة لضمان الامتثال القانوني مع التحولات التكنولوجية وتحسين كفاءة الإدارة العامة.

**منهجية البحث:** يعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة الفجوات القانونية والتحديات المتعلقة بالإدارة العامة في ظل التكنولوجيا. سيتم تحليل التشريعات الحالية والتطورات التكنولوجية،

واستعراض تجارب دولية لتحديد الدروس المستفادة. كما سيتم اعتماد منهج المقارنة لاستعراض القوانين المعمول بها في دول مختلفة وكيفية تحديثها لمواكبة التكنولوجيا. يعتمد البحث أيضًا على المنهج الاستقرائي للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تساعد في تحسين الأطر القانونية المحلية.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي:** سنتناول في هذا المبحث الاطار المفاهيمي بصورة عامة وذلك من خلال بحث مفهوم الادارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية وذلك في المطلب الاول، اما في المطلب الثاني فسنبحث تطور القوانين المنظمة للإدارة العامة

**المطلب الأول: مفهوم الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية:** شهدت الإدارة العامة في العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة. حيث كانت الإدارة العامة في السابق تعتمد على هياكل تقليدية ترتكز على الإجراءات البيروقراطية والإشراف المباشر على الأنشطة الإدارية، ولكن مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد الاعتماد على الحلول الرقمية، ظهر مفهوم جديد للإدارة العامة يتمثل في "الإدارة الرقمية" أو "الحوكمة الإلكترونية". يعتمد هذا المفهوم على استخدام التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة والشفافية والابتكار في العمليات الإدارية. ([1])

**أولاً: مفهوم الإدارة العامة التقليدية:** تعد الإدارة العامة نظامًا إداريًا يسعى إلى تنفيذ السياسات الحكومية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين بأعلى درجة من الكفاءة والنزاهة. وفي هذا السياق، تعتمد الإدارة العامة على مجموعة من المبادئ مثل المساءلة، التسلسل الإداري، والالتزام بالقوانين والإجراءات المعمول بها. وتُعدُّ البيروقراطية الركيزة الأساسية في التنظيم الإداري

[1]- أحمد زايد, الإدارة العامة الإلكترونية: دراسة في المفاهيم والتطبيقات, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٤, دار الفكر العربي، القاهرة، ص٢٥.

التقليدي، حيث ترتكز على توزيع المهام بوضوح بين العاملين في المؤسسات الحكومية وعلى الالتزام بالتراتبية الوظيفية. ([1])

لكن مع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح هذا النموذج التقليدي غير كافٍ لمواكبة متطلبات العصر الحديث. ومن العوامل التي أثرت على هذا التغيير تتعلق بالتوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وزيادة التفاعل بين الحكومات والمواطنين من خلال المنصات الرقمية، وظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، والاعتماد المتزايد على البيانات الضخمة في صنع القرارات. ([2])

**ثانياً: الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية**

مع التطور التكنولوجي، ظهرت حاجة ملحة لإعادة هيكلة الإدارة العامة لتتوافق مع المتطلبات الحديثة. والإدارة الرقمية أصبحت تشير إلى استخدام التكنولوجيا لتسهيل العمليات الحكومية، من تقديم الخدمات إلى اتخاذ القرارات. ويتمثل التحول الرئيسي في تبني الحكومات أدوات وتقنيات جديدة تهدف إلى تحسين كفاءة الإدارة والارتقاء بجودة الخدمات العامة، مثل التطبيقات الإلكترونية، المنصات الحكومية على الإنترنت، وتكنولوجيا السحابة الإلكترونية, وهذه التطورات غيرت من الأسلوب الذي كانت تعتمد عليه الإدارة العامة في تنفيذ مهامها. على سبيل المثال، كان تقديم الخدمات الحكومية يتم من خلال مكاتب وإجراءات ورقية تستغرق وقتًا طويلاً، ولكن الآن يمكن للمواطنين الاستفادة من الخدمات عبر الإنترنت من خلال منصات مخصصة لهذا الغرض. ان هذا التحول الرقمي في مفهوم "الحكومة الإلكترونية"، يهدف إلى توفير الخدمات

١- صبري السنوسي, التحديات القانونية في ظل الإدارة الرقمية, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٨, دار النهضة العربية، بيروت،ص٤٢.

٢- أحمد محمود الزعبي, الحكومة الإلكترونية وتحدياتها القانونية والإدارية في الوطن العربي, الطبعة: ٢, السنة: ٢٠١٥, مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص٣٨.

الحكومية بشكل أسرع وأكثر شفافية وبأقل تكلفة. وتتيح هذه التقنية للحكومات تحسين تفاعلها مع المواطنين من خلال تمكينهم من الوصول إلى المعلومات والخدمات في أي وقت ومن أي مكان، مما يعزز الشفافية والثقة بين المواطنين والحكومة.([1] )

**ثالثاً: دور التكنولوجيا في تعزيز كفاءة الإدارة العامة**

لا يقتصر دور التكنولوجيا في الإدارة العامة على تسهيل الخدمات فحسب، بل يشمل أيضًا تحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية. باستخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة، أصبح بإمكان الحكومات معالجة كميات هائلة من المعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى الأدلة والمعطيات الواقعية. على سبيل المثال، يمكن تحليل البيانات المتعلقة بالنمو السكاني أو استخدام الموارد الطبيعية لتحديد السياسات الحكومية المناسبة وتحسين توزيع الموارد، وساهمت التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة. فالأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الإدارة العامة تتيح تتبع سير العمليات الحكومية ومراقبة الأداء في الوقت الفعلي. وهذا ما ساعد في مكافحة الفساد الإداري وتحسين الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. فالبيانات المفتوحة والأنظمة المتكاملة تسهم في تحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين وزيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرار. ([2])

**رابعاً: تحديات الإدارة العامة في ظل التطور التكنولوجي**

١- محمد عبد الكريم العيسوي, التطور التكنولوجي والإدارة العامة: آفاق وتحديات, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٧, مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص٥١.
ينظر كذلك الدكتور سامي حسن نجم ، الجزاءات الضبطية عن مخالفة قواعد الضبط الاداري المروري ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، م١٢،ع٤٦،ج ٢ ، ص ٥٢١.

٢-- Patrick Dunleavy, Digital Era Governance: IT Corporations, the State, and E-Government, 2nd edition, 2012, Oxford University Press p50.

رغم المزايا الكبيرة التي تقدمها التكنولوجيا للإدارة العامة، إلا أنها تحمل في طياتها تحديات متعددة. من أبرز هذه التحديات هو الجانب القانوني، حيث إن القوانين التي تنظم العمل الحكومي والإداري لم تكن معدة لتتناسب مع التغيرات التكنولوجية السريعة. فعلى سبيل المثال، تظهر قضايا تتعلق بحماية البيانات الشخصية، وكيفية التعامل مع السجلات الإلكترونية، والالتزامات القانونية للحكومات في حالة حدوث أعطال تقنية, وهناك أيضًا تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقنية. فالتحول إلى الإدارة الرقمية يتطلب استثمارات ضخمة في بناء بنية تحتية قوية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا قد يمثل عائقًا أمام الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه التغييرات, ومن التحديات الأخرى التي تواجه الإدارة العامة في ظل التكنولوجيا الحديثة هي الحاجة إلى تطوير مهارات الموظفين الإداريين. حيث ان التحول الرقمي يتطلب وجود كوادر بشرية مدربة قادرة على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال. لهذا السبب، أصبح من الضروري أن تستثمر الحكومات في تدريب موظفيها وتطوير قدراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية.([1])

**خامساً: أثر التكنولوجيا على العلاقات بين الحكومات والمواطنين**

أحدثت التكنولوجيا أيضًا تغييرًا جوهريًا في طبيعة العلاقة بين الحكومات والمواطنين. ففي النظام التقليدي، كانت العلاقة غالبًا تتسم بالمسافة والبيروقراطية، حيث يتعين على المواطن انتظار الرد على طلباته من قبل الجهات الحكومية. لكن في ظل التكنولوجيا الحديثة، أصبحت هذه العلاقة أكثر تفاعلية وشفافة. يمكن للمواطنين الآن التواصل مع الحكومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال بوابات إلكترونية، مما يعزز المشاركة المدنية ويتيح لهم الاطلاع بشكل مباشر على السياسات والخدمات, ومن جهة أخرى، أدى استخدام التكنولوجيا

١- علي محمد فايز, القانون الإداري والتحولات الرقمية, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٩, مجلة العلوم الإدارية والقانونية، جامعة الكويت، ص٦٤.

إلى تمكين الحكومات من تقديم خدمات أكثر دقة وشخصية. على سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الديموغرافية وتقديم الخدمات بناءً على احتياجات الأفراد. وهذا لا يعزز الكفاءة فحسب، بل يزيد أيضًا من رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية, ويتضح من خلال هذا التحليل أن الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية لم تعد مقتصرة على الإجراءات التقليدية، بل باتت تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة، الشفافية، والمسؤولية. ورغم التحديات التي يفرضها هذا التحول الرقمي، إلا أن الفوائد المحتملة أكبر بكثير، مما يجعل من الضروري استمرار تطوير الأطر القانونية والبنية التحتية لمواكبة هذه التطورات وتحقيق الاستفادة القصوى منها. ([1])

**المطلب الثاني: تطور القوانين المنظمة للإدارة العامة:** تطورت القوانين المنظمة للإدارة العامة عبر مراحل زمنية متعددة، حيث استجابت تلك القوانين للاحتياجات المتزايدة للحكومات والمجتمعات مع تطور وظائف الدولة وتعقيداتها. في البداية، كانت القوانين تركز بشكل رئيسي على تنظيم العلاقات الأساسية بين الحكومة والمواطنين، لكن مع التقدم التكنولوجي والاقتصادي وتزايد مسؤوليات الإدارة العامة، تطورت هذه القوانين لتصبح أكثر شمولية ومرونة. وسنتناول فيما يلي تطور القوانين المنظمة للإدارة العامة بدءًا من بداياتها التقليدية وحتى القوانين الحديثة التي تتماشى مع التحولات التكنولوجية.

**أولاً: القوانين التقليدية للإدارة العامة:** في الفترات السابقة، كانت القوانين المنظمة للإدارة العامة تعتمد على مبادئ البيروقراطية التقليدية التي وضع أسسها المفكر الألماني ماكس فيبر. ركزت هذه القوانين على عدة عناصر أساسية وهي:([2])

١عبد الله الفايز, الإدارة الرقمية والحكومة الإلكترونية: التجارب والتحديات في العالم العربي, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٦, مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض،ص٢٩.

٢- حمدي عبد القادر, الإدارة الإلكترونية وأثرها على القانون الإداري, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٥, دار النهضة العربية، القاهرة،ص٣٣.

١. **التسلسل الهرمي الوظيفي:** كانت البنية الإدارية تعتمد على تسلسل هرمي صارم حيث تتوزع السلطات والمسؤوليات وفقًا للرتب الإدارية. ويشمل ذلك وجود خطوط اتصال واضحة بين المستويات العليا والدنيا، مما يسمح بالتنظيم والمراقبة من خلال هذا التسلسل.

٢. **التخصص الوظيفي:** ركزت القوانين على تقسيم العمل بين الموظفين، بحيث يكون لكل فرد مجموعة محددة من المهام التي يؤديها بصفة مستمرة، مما يعزز من كفاءة الأداء وتوزيع الموارد البشرية بشكل فعال.

٣. **الإجراءات المعيارية:** كانت القوانين تنظم الإجراءات الإدارية من خلال قواعد صارمة لضمان الاتساق في اتخاذ القرارات وتجنب التعسف في السلطة. هذه الإجراءات تهدف إلى تقليل الأخطاء والتجاوزات وتعزيز الشفافية.

هذا النموذج التقليدي كان مناسبًا في تلك الفترة حيث كانت الإدارة العامة تتعامل مع مجتمعات أقل تعقيدًا، وكان الاعتماد على الورق والبيروقراطية يوفر درجة معينة من النظام. ومع ذلك، ظهرت تحديات مع مرور الوقت بسبب تغير الاحتياجات المجتمعية وتعقدها، مما دفع إلى تطوير هذه القوانين. ([1])

**ثانياً: الانتقال إلى مرحلة الإدارة الحديثة:** في منتصف القرن العشرين، بدأ العالم يشهد تحولًا جذريًا في المفهوم العام للإدارة، نتيجة لعوامل عدة مثل الحروب العالمية، النمو الاقتصادي السريع، والتقدم التكنولوجي، وبدأت القوانين التي تنظم الإدارة العامة تتجه نحو مزيد من المرونة

١- خالد الدليمي, التحديات القانونية للتحول الرقمي في الإدارة العامة, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠٢٠, المركز العربي للبحوث القانونية، بغداد،ص٥٨.

والانفتاح على المتغيرات. ركزت هذه الفترة على تحسين الكفاءة وتبسيط الإجراءات. يمكن تلخيص أبرز ملامح هذه المرحلة على النحو التالي:([1])

١. **إدخال المرونة في القوانين:** بدلاً من الاعتماد على القواعد الصارمة التي تنظم كل خطوة، بدأت الحكومات في وضع أطر قانونية تسمح بالمرونة في اتخاذ القرارات، مما يتيح للمسؤولين التكيف مع الظروف المتغيرة. على سبيل المثال، بدأت تظهر قوانين تدعم اللامركزية الإدارية، حيث سمح للسلطات المحلية باتخاذ قرارات تتعلق بالشؤون المحلية دون الرجوع المستمر إلى السلطة المركزية.

٢. **تحسين الأداء والكفاءة:** بدأت القوانين تركز بشكل أكبر على نتائج الأداء بدلاً من اتباع الإجراءات فقط. ظهرت مفاهيم مثل "الإدارة بالأهداف" التي تهدف إلى تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية من خلال تحديد أهداف واضحة ومقاييس لقياس الأداء.

٣. **تعزيز المساءلة والشفافية:** بدأت القوانين في هذه الفترة تركز على تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الإداري. وأصبحت هناك متطلبات قانونية للكشف عن المعلومات وإتاحة التقارير العامة حول أداء الإدارات الحكومية. كما زادت القوانين التي تعزز المساءلة، مما يعزز ثقة المواطنين في الحكومات.

**ثالثاً: القوانين المنظمة في ظل التحول الرقمي:** مع بداية الألفية الثالثة، بدأت التكنولوجيا تلعب دورًا كبيرًا في حياة المجتمعات، وأصبحت الإدارة العامة بحاجة إلى التكيف مع هذه التحولات الرقمية. كان على القوانين أن تتطور لتتماشى مع هذه التغيرات الكبيرة، حيث لم تعد

---

١- Tony Bovaird, Elke Löffler, Public Management and Governance, 3rd edition, 2015, P: 75.Routledge

ينظر كذلك الدكتور احمد خورشيد حميدي ، المواءمة بين قانون مجلس الدولة العراقي وقانون مجلس شورى لاقليم كوردستان ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، م١٣، ع٤٨ ،ج ١ ، ص٣٤٧.

القوانين القديمة قادرة على استيعاب التحديات الناشئة عن هذا التحول. أهم ملامح هذه المرحلة تشمل:

١. **الحكومة الإلكترونية:** مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأت القوانين تأخذ في الاعتبار التحول نحو الخدمات الإلكترونية. حيث ظهرت قوانين تنظم التعاملات الحكومية عبر الإنترنت، وتضع الأطر القانونية اللازمة لتفعيل الحكومات الإلكترونية. وتهدف هذه القوانين إلى تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العامة، وتحقيق الشفافية، وخفض التكاليف المرتبطة بالإجراءات الورقية التقليدية, وعلى سبيل المثال، العديد من الدول بدأت بإصدار قوانين تدعم استخدام التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية. تلك القوانين كانت ضرورية للتأكد من شرعية وصحة المعاملات التي تتم عبر الإنترنت، ولحماية حقوق الأفراد والمؤسسات في هذا السياق. ([1])

٢. **قوانين حماية البيانات:** مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بحماية خصوصية المواطنين. وبدأت القوانين المنظمة للإدارة العامة تتوسع لتشمل جوانب حماية البيانات الشخصية. ومن أبرز الأمثلة على تلك القوانين اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، التي تُلزم الحكومات والمؤسسات بحماية بيانات الأفراد وضمان استخدامها بشكل آمن. هذه القوانين أصبحت ضرورية لضمان أن الأنظمة الحكومية الرقمية لا تنتهك حقوق المواطنين في الخصوصية، كما أنها تفرض عقوبات صارمة على الجهات التي تتجاهل حماية البيانات.

٣. **الأمن السيبراني:** مع توسع استخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة، ظهرت مخاطر جديدة تتعلق بالأمن السيبراني. أدت الهجمات الإلكترونية على المؤسسات الحكومية إلى سن قوانين تهدف إلى تعزيز أمان الأنظمة الحكومية. هذه القوانين تلزم الحكومات بوضع استراتيجيات

١-حمدي عبد القادر, مصدر سابق ، ص ٤٢

لحماية البنية التحتية الرقمية وتحديد إجراءات للتعامل مع الهجمات السيبرانية, وعلى سبيل المثال، في العديد من الدول، تم سن قوانين تفرض على المؤسسات الحكومية اتباع معايير أمان محددة، مثل تشفير البيانات وتحديد صلاحيات الوصول إلى الأنظمة. كما أن هناك قوانين تلزم بالإبلاغ عن أي اختراقات أو حوادث سيبرانية تحدث داخل الأنظمة الحكومية.([1])

٤. **التفاعل مع الذكاء الاصطناعي:** مع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الحكومية، ظهرت الحاجة إلى قوانين تنظم هذا الاستخدام. القوانين في هذه المرحلة تهدف إلى ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل آمن وأخلاقي. بعض الدول بدأت بتطوير أطر قانونية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الحكومية، والتأكد من أن هذه القرارات لا تنطوي على تحيز أو انتهاك لحقوق الأفراد.

٥. **التشريعات المتعلقة بالبلوكشين والعملات الرقمية:** في الآونة الأخيرة، بدأت تظهر تقنيات مثل البلوكشين والعملات الرقمية التي تقدم فرصًا جديدة للحكومات لتطوير أنظمتها. ولكن في نفس الوقت، تطرح هذه التقنيات تحديات قانونية معقدة تتعلق بتنظيم استخدامها ومنع الاحتيال. لذلك، بدأت القوانين تأخذ في الحسبان هذه التقنيات، حيث تم تطوير تشريعات خاصة لتنظيم استخدامها في الإدارة العامة والتأكد من الامتثال للقوانين المالية والاقتصادية.

**رابعاً: التحولات القانونية المستقبلية:** من المتوقع أن تستمر القوانين المنظمة للإدارة العامة في التطور مع تقدم التكنولوجيا. من أبرز الاتجاهات المستقبلية هو تزايد الاعتماد على البيانات الضخمة وتحليلها في اتخاذ القرارات الحكومية. حيث سيكون هناك حاجة إلى قوانين أكثر تقدمًا لتنظيم استخدام هذه البيانات، وضمان الشفافية والمساءلة في عمليات اتخاذ القرار التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وقد تظهر قوانين جديدة تتعلق بالأخلاقيات في استخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة. فعلى سبيل المثال، هناك جدل متزايد حول أخلاقيات

١-خالد الدليمي, مصدر سابق ، ص ٦٣

استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد، مثل منح القروض أو توظيف الموظفين, وأن تطور القوانين المنظمة للإدارة العامة كان استجابة طبيعية لتطور المجتمع والتكنولوجيا. من البيروقراطية التقليدية إلى الإدارة الرقمية، تأثرت القوانين بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وأصبح من الضروري أن تكون القوانين مرنة وقابلة للتحديث المستمر لمواكبة هذه التطورات. ([1])

**المبحث الثاني: التحديات القانونية للإدارة العامة الرقمية:** سنبحث في هذا المبحث ابرز التحديات القانونية التي تواجه الادارة العامة وذلك من خلال تقسيمه الى ثلاث مطالب، نبحث في الاول منه تأثير التكنولوجيا على العمليات الإدارية، اما في المطلب الثاني فسنبحث العقبات القانونية التي تعترض الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية، وفي المطلب الثالث نبحث الفجوات القانونية الحالية في التشريعات المتعلقة بالإدارة الرقمية.

**المطلب الأول: تأثير التكنولوجيا على العمليات الإدارية:** لقد أحدثت التكنولوجيا ثورة في العمليات الإدارية في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء. وتعد التكنولوجيا اليوم جزءًا لا يتجزأ من الإدارة العامة الحديثة، حيث ساهمت في تحسين الأداء، تعزيز الشفافية، وزيادة الكفاءة. على الرغم من الفوائد الكبيرة التي جلبتها التكنولوجيا، إلا أنها قد أثارت أيضًا تحديات قانونية معقدة تتعلق بتنظيم عمل الإدارة العامة وحماية حقوق المواطنين وضمان خصوصيتهم.([2])

**أولاً: أتمتة العمليات الإدارية:** التكنولوجيا أدت إلى أتمتة العديد من العمليات الإدارية التي كانت تعتمد بشكل تقليدي على العمل البشري. باستخدام البرامج الحاسوبية وأنظمة المعلومات،

١-أحمد زايد, مصدر سابق ، ص ١٨
٢-محمد عبد الكريم العيسوي, مصدر سابق ، ص ٥٩

وأصبح بالإمكان تنفيذ المهام الروتينية بشكل أسرع وأكثر دقة. ويمكن تقسيم تأثير أتمتة العمليات الإدارية إلى عدة نقاط: ([1])

١. **زيادة الكفاءة وتقليل الوقت:** استخدام الأنظمة الآلية في معالجة المعلومات وإصدار التقارير أتاح للإدارات العامة إنجاز أعمالها في وقت أقل وبجودة أعلى. على سبيل المثال، معالجة البيانات المالية، إدارة الرواتب، وإعداد التقارير السنوية أصبحت تتم بشكل أسرع بفضل البرمجيات المتقدمة، مما يقلل من الاعتماد على الجهد البشري.

٢. **تقليل الأخطاء البشرية:** من خلال الأتمتة، يمكن للإدارة تقليل الأخطاء الناجمة عن العامل البشري مثل الأخطاء الإدارية أو الإدخال اليدوي للبيانات. الأنظمة المؤتمتة تقوم بعمليات تدقيق ومراجعة مستمرة للبيانات، مما يعزز الدقة ويقلل من الفساد الإداري.

٣. **تقليل التكلفة:** التكنولوجيا ساهمت في تخفيض التكاليف الإدارية من خلال تقليل الحاجة إلى الموظفين لإنجاز الأعمال اليدوية، فضلاً عن خفض النفقات المرتبطة بالورق والطباعة. على سبيل المثال، الأنظمة الإلكترونية للموارد البشرية أو إدارة السجلات أصبحت تسهم بشكل كبير في تخفيض تكاليف التشغيل.

٤. **تحسين إدارة الموارد:** الأنظمة الرقمية تمكن الإدارات العامة من إدارة مواردها البشرية والمالية بشكل أكثر فعالية. على سبيل المثال، تساعد الأنظمة في تخطيط الجداول الزمنية للموظفين، ومراقبة الإنتاجية، وتحليل البيانات لتوجيه الموارد بشكل أمثل, ورغم هذه الفوائد، فإن الأتمتة تطرح تحديات قانونية تتعلق بتحديد المسؤوليات عندما تحدث أخطاء نتيجة للأتمتة. كما

[1]- Frank Bannister, Regina Connolly, ICT, Public Administration and the New Public Management: Changing Government by Changing Technology, Year: 2014, Information Polity, IOS Press, DOI: 10.3233/IP-140330 P45.

أن بعض الموظفين قد يخشون أن تؤدي الأتمتة إلى فقدانهم لوظائفهم، مما يثير قضايا تتعلق بحقوق العمال والحاجة إلى تشريعات لحمايتهم. ([1])

**ثانياً: استخدام الحكومة الإلكترونية:** إحدى أبرز تأثيرات التكنولوجيا على الإدارة العامة هو تطور مفهوم الحكومة الإلكترونية، وهو نظام يتيح تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين عبر الإنترنت. ويهدف هذا النظام إلى تحسين جودة الخدمات، تسهيل الوصول إليها، وتقليل التكاليف. ورغم المزايا العديدة، فإن تطبيق الحكومة الإلكترونية يتطلب معالجة عدد من التحديات القانونية. ([2])

١. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** الحكومة الإلكترونية تعزز من الشفافية في العمليات الإدارية عن طريق إتاحة الوصول إلى المعلومات والخدمات عبر الإنترنت. يمكن للمواطنين متابعة الإجراءات الحكومية والتفاعل معها بشكل مباشر، مما يقلل من حالات الفساد ويزيد من ثقة المواطنين في الحكومة, ومن جهة أخرى، فإن هذه الشفافية تطرح تحديات قانونية تتعلق بحماية البيانات الشخصية، حيث يجب على الحكومات وضع قوانين صارمة تضمن أن معلومات المواطنين المستخدمة في هذه الخدمات تكون آمنة ولا تتعرض للاختراق أو الاستغلال. ([3])

٢. **الوصول السهل والسريع إلى الخدمات:** التكنولوجيا مكنت المواطنين من الوصول إلى الخدمات الحكومية من أي مكان وفي أي وقت. على سبيل المثال، خدمات الدفع الإلكتروني للضرائب، طلب المستندات الرسمية، وتجديد التراخيص أصبحت متاحة عبر الإنترنت، مما يسهل حياة المواطنين ويوفر عليهم عناء الانتظار في طوابير طويلة, ورغم ذلك، تتطلب هذه العمليات وجود تشريعات تنظم المعاملات الإلكترونية، مثل التوقيع الإلكتروني والتوثيق الرقمي.

١-عبد الله الفايز، مصدر سابق ،ص ٣٦
٢-أحمد محمود الزعبي، مصدر سابق ،ص ٤٤
٣-علي محمد فايز، مصدر سابق ،ص ٨٠

يجب أن تكون هناك قوانين تضمن أن العمليات التي تتم عبر الإنترنت تكون معترف بها قانونياً وأن حقوق الأطراف المعنية محمية. ([1])

**٣. الحكومة الرقمية وتحسين صنع القرار:** بفضل التكنولوجيا، تستطيع الحكومات تحليل كميات هائلة من البيانات لاتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية. البيانات الضخمة (Big Data) أصبحت جزءًا من عملية صنع القرار، حيث تستخدم الحكومات هذه البيانات لتحليل الاتجاهات وتوقع المشكلات واتخاذ تدابير استباقية, ومع ذلك، يثير هذا الاستخدام تحديات قانونية تتعلق بحماية الخصوصية وكيفية استخدام هذه البيانات. تحتاج الحكومات إلى وضع أطر قانونية تنظم جمع، تخزين، واستخدام البيانات الشخصية، لضمان عدم إساءة استخدامها. ([2])

**ثالثاً: التحديات القانونية الناتجة عن الأمن السيبراني:** مع زيادة اعتماد الحكومات على التكنولوجيا، زادت أيضاً المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني. حيث ان تعرض الأنظمة الحكومية للاختراق أو الهجمات الإلكترونية قد يؤدي إلى تعطل الخدمات، تسريب البيانات الحساسة، أو حتى التلاعب بالمعلومات. هذه التحديات تفرض على الحكومات تطوير قوانين وسياسات تضمن حماية الأنظمة المعلوماتية الحكومية. ([3])

**١. حماية البيانات الحساسة:** تحتوي الأنظمة الحكومية على معلومات حساسة عن المواطنين مثل بيانات الهوية، السجلات الصحية، والمعلومات المالية. تأمين هذه البيانات أصبح مسألة حيوية، وتتطلب وجود تشريعات صارمة لحماية البيانات من الوصول غير المصرح به أو تسريبها, وعلى سبيل المثال، العديد من الدول طورت قوانين تفرض على المؤسسات الحكومية

١-محمد عبد الكريم العيسوي، مصدر سابق ،ص ٧٤
٢-أحمد محمود الزعبي، مصدر سابق ،ص ٤١
٣-صبري السنوسي, ، مصدر سابق ،ص ٣٦

الالتزام بمعايير عالية من الأمن السيبراني، مثل تشفير البيانات والقيام بمراجعات أمنية دورية.([1])

٢. **التصدي للهجمات السيبرانية:** الحكومات أصبحت هدفًا رئيسيًا للهجمات الإلكترونية، سواء من قِبل قراصنة أو حتى جهات دولية تسعى للإضرار بالبنية التحتية الرقمية. الهجمات السيبرانية يمكن أن تتسبب في تعطيل الخدمات الأساسية مثل الكهرباء أو المياه، مما يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن القومي, وفي هذا السياق، وضعت العديد من الدول قوانين جديدة للتعامل مع هذه التهديدات. على سبيل المثال، هناك قوانين تفرض على المؤسسات الحكومية الإبلاغ عن أي اختراقات أمنية فور حدوثها، وتحديد إجراءات للرد السريع على هذه الهجمات. كما تفرض بعض الدول على مزودي الخدمات التقنية التزام معايير أمنية محددة عند التعامل مع المؤسسات الحكومية. ([2])

**رابعاً: تأثير الذكاء الاصطناعي على الإدارة العامة:** الذكاء الاصطناعي أصبح جزءًا من الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحسين كفاءة الإدارة العامة. حيث ان أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على تحليل البيانات، اتخاذ القرارات، والتفاعل مع المواطنين بطرق كانت في السابق تحتاج إلى تدخل بشري. كما ان استخدام الذكاء الاصطناعي يقدم فرصًا كبيرة، ولكنه يثير أيضًا تساؤلات قانونية جديدة. ([3])

١. **اتخاذ القرارات بواسطة الذكاء الاصطناعي:** في بعض الحالات، تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي باتخاذ قرارات تتعلق بالخدمات العامة، مثل تقييم طلبات التأمين أو تحديد الأولويات في تقديم الخدمات. يجب أن تكون هذه القرارات شفافة وعادلة، مما يتطلب وجود

١-صبري السنوسي، مصدر سابق ،ص ٥٥
٢-أحمد زايد، مصدر سابق ،ص ٢٨
٣-علي محمد فايز، مصدر سابق ،ص ٧٢

قوانين تضمن أن الأنظمة لا تتخذ قرارات متحيزة أو تؤثر سلباً على حقوق الأفراد, وبعض الدول بدأت بوضع أطر قانونية لضمان أن الذكاء الاصطناعي يتم استخدامه بشكل عادل وأخلاقي، مع ضرورة وضع معايير تحكم كيفية استخدام هذه الأنظمة في صنع القرار الإداري. ([1])

٢. **الأخلاقيات والخصوصية:** مع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ظهرت قضايا تتعلق بالأخلاقيات. على سبيل المثال، يمكن لأنظمة التعرف على الوجه التي تستخدمها الحكومات في الأمن أن تتعرض لانتقادات بسبب انتهاك الخصوصية أو سوء الاستخدام, ومن الضروري وجود قوانين تنظم استخدام هذه التقنيات وتضمن حماية حقوق الأفراد. كما يجب أن تكون هناك ضوابط تحكم كيفية جمع واستخدام البيانات لتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي, والتكنولوجيا غيرت بشكل جذري العمليات الإدارية في الحكومات، حيث أدت إلى زيادة الكفاءة وتحسين الشفافية، لكنها في الوقت نفسه أثارت تحديات قانونية معقدة تتعلق بحماية البيانات، الأمن السيبراني، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. تطلب هذا التطور وجود قوانين وتشريعات حديثة تواكب هذه التحولات التكنولوجية لضمان حماية حقوق الأفراد، وتعزيز الثقة في الأنظمة الحكومية الرقمية. ([2])

**المطلب الثاني: العقبات القانونية التي تعترض الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية:**
العقبات القانونية التي تعترض الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية تشكل تحديًا كبيرًا للأنظمة القانونية والإدارية حول العالم. في ظل التطورات التكنولوجية السريعة التي نشهدها في العصر الحديث، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في القوانين واللوائح التي تحكم الإدارة العامة.

١-حمدي عبد القادر، مصدر سابق ،ص ٣٦
٢-خالد الدليمي, ، مصدر سابق ،ص ٥٧

فالتكنولوجيا تتطور بسرعة كبيرة بحيث يصعب على القوانين التقليدية اللحاق بها أو استيعابها بالشكل المناسب. ويمكن تقسيم هذه العقبات إلى عدة محاور: ([1])

١. **التشريع القانوني غير المرن والتأخر في الاستجابة** : تُعتبر التشريعات القانونية الحالية، في كثير من الأحيان، غير مرنة بما يكفي لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة. فالقوانين التي تم وضعها في العصور السابقة كانت تعتمد على السياقات التقليدية للإدارة العامة، وهي لا تتماشى مع التطور التكنولوجي السريع في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الإنترنت، الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة. ونتيجة لذلك، تواجه الإدارات العامة تحديات كبيرة في تطبيق القوانين الحالية على هذه التطورات, وإن التأخير في تحديث التشريعات القانونية يمثل عقبة كبيرة للإدارة العامة. ففي كثير من الأحيان، تكون الحكومات مترددة أو غير قادرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة وتضمينها في التشريعات بشكل سريع. هذا التأخير يعرقل تقديم الخدمات بشكل فعال ويمنع الإدارة العامة من الاستفادة الكاملة من الأدوات التكنولوجية الحديثة. ([2])

٢. **الخصوصية وحماية البيانات** : تعتبر مسألة حماية البيانات والخصوصية أحد أكبر التحديات القانونية في ظل التطور التكنولوجي. فمع الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة، يزداد حجم البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها. وتتضمن هذه البيانات معلومات حساسة وشخصية للمواطنين، وهو ما يستدعي وجود قوانين صارمة لضمان حماية الخصوصية ومنع سوء استخدام البيانات. ولكن، قوانين الخصوصية وحماية البيانات غالبًا ما تكون غير كافية أو غير ملائمة لمواجهة التحديات الحديثة. على سبيل المثال، قد تواجه الإدارة العامة صعوبة في الامتثال لقوانين حماية البيانات المحلية والدولية عندما تقوم

[1] J. Ramon Gil-Garcia, Enacting Electronic Government Success: An Integrative Study of Government-wide Websites, Organizational Capabilities, and Institutions, Year: 2012, Springer .P 60

[2] ٢-عبد الله الفايز, ، مصدر سابق ،ص ٤٠

باستخدام تقنيات الحوسبة السحابية أو الذكاء الاصطناعي التي تعمل عبر الحدود الجغرافية. كما أن هناك حاجة إلى تشريعات جديدة تأخذ في الاعتبار المتطلبات التقنية المعقدة للأنظمة الرقمية. ([1])

٣. **الأمن السيبراني** :مع الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية، أصبحت المخاطر الأمنية تشكل عقبة كبيرة أمام الإدارة العامة. فالتهديدات السيبرانية مثل القرصنة والهجمات الإلكترونية أصبحت تشكل تهديدًا كبيرًا للبنية التحتية الحكومية. وإن عدم وجود تشريعات واضحة ومحددة بشأن كيفية التصدي لهذه التهديدات يشكل عائقًا أمام الإدارة العامة في تعزيز أمن المعلومات وضمان استمرارية الخدمات الحكومية, بالإضافة إلى ذلك، يتطلب ضمان الأمن السيبراني تكاليف باهظة واستثمارات في البنية التحتية الرقمية. هذا ما قد يضع الإدارات العامة في موقف صعب، حيث يجب عليها موازنة بين تحسين الأمان الرقمي وبين تحقيق الفاعلية في تقديم الخدمات للمواطنين. وبالتالي، تتطلب هذه العقبة وجود سياسات قانونية واضحة ودعم مالي مناسب من أجل تحسين الأمن السيبراني. ([2])

٤. **التداخل بين الصلاحيات القانونية والتكنولوجيا** : من بين العقبات القانونية الأخرى التي تواجه الإدارة العامة هي التداخل بين الصلاحيات التقليدية للهيئات الحكومية والتكنولوجيا الحديثة. على سبيل المثال، تطور الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأتمتة الذكية يؤدي إلى تقليص دور الإنسان في اتخاذ القرارات الإدارية. هذا يثير العديد من الأسئلة القانونية حول المسؤولية القانونية ومن يتحمل المسؤولية إذا ارتكبت هذه الأنظمة أخطاء, وكما أن هناك غموضًا قانونيًا حول الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا مثل حقوق الملكية الفكرية، براءات الاختراع للتقنيات

١- علي محمد فايز , ، مصدر سابق ،ص ٦٨
٢- محمد عبد الكريم العيسوي، مصدر سابق ، ص ٧٣

الحديثة، ومسائل العقود الذكية. هذه القضايا تتطلب تطوير تشريعات خاصة بتنظيم التعاملات التي تحدث بين الإدارة العامة والتكنولوجيا. ([1])

٥. **الاختلافات القانونية بين الدول** : التطور التكنولوجي له طابع عالمي، ولكنه يتداخل مع أنظمة قانونية مختلفة من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، قد تختلف قواعد حماية البيانات في دولة معينة عن دولة أخرى، مما يخلق عقبات أمام التعاون الدولي في مجال الإدارة العامة. حيث ان الإدارة العامة، التي تعمل غالبًا على مستوى وطني، تواجه صعوبة في التكيف مع التطورات التكنولوجية التي لا تعرف الحدود الجغرافية. وهذه الاختلافات تخلق حاجة إلى تطوير تشريعات قانونية دولية تتماشى مع التطورات التكنولوجية, وتشكل العقبات القانونية التي تواجه الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية تحديًا مستمرًا يتطلب تضافر الجهود لتحديث وتطوير القوانين واللوائح. من جانب اخر فان الإدارات العامة بحاجة إلى استيعاب التكنولوجيا بطريقة فعالة ومناسبة، مع الحفاظ على حقوق المواطنين وضمان حماية البيانات والخصوصية. وهذا الأمر يتطلب تعاونًا بين الحكومات والمؤسسات الدولية من أجل وضع إطار قانوني مشترك يواكب هذه التحديات ويضمن تقديم الخدمات العامة بكفاءة عالية. ([2])

**المطلب الثالث: الفجوات القانونية الحالية في التشريعات المتعلقة بالإدارة الرقمية:** الفجوات القانونية الحالية في التشريعات المتعلقة بالإدارة الرقمية تشكل تحديًا كبيرًا أمام الحكومات والمؤسسات الإدارية في تبني التكنولوجيا بشكل فعّال وآمن. وان التحول نحو الإدارة الرقمية يعني أن العديد من العمليات التقليدية أصبحت تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا، ولكن القوانين التي تحكم هذا المجال لا تزال في كثير من الأحيان متأخرة عن هذه التحولات السريعة. ويُمكن تقسيم الفجوات القانونية في التشريعات المتعلقة بالإدارة الرقمية إلى عدة محاور رئيسية:

١- أحمد محمود الزعبي، مصدر سابق ، ص ٤٩
٢- صبري السنوسي, ، مصدر سابق ، ص ٦٠

**١. نقص التشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية:** على الرغم من أن العديد من الدول قد أصدرت قوانين لحماية البيانات الشخصية، إلا أن هذه التشريعات غالبًا ما تكون غير كافية لمواجهة التحديات التي تطرحها الإدارة الرقمية. وفي ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا لجمع ومعالجة البيانات الشخصية، تصبح قضايا حماية الخصوصية أكثر تعقيدًا. حيث ان العديد من التشريعات التقليدية لا تتعامل بفعالية مع تقنيات مثل الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، أو الذكاء الاصطناعي، التي تعتمد على نقل البيانات عبر الحدود الوطنية وتخزينها في مواقع خارج البلاد, ومن بين الفجوات القانونية التي يمكن ملاحظتها هي عدم وجود معايير واضحة للتعامل مع البيانات المشتركة بين الهيئات الحكومية والشركات الخاصة، وخاصة في سياق البيانات الضخمة التي تُجمع وتُستخدم لاتخاذ القرارات الإدارية. هذا النقص في التشريعات قد يؤدي إلى خرق الخصوصية، مما يعرض المواطنين لمخاطر تسريب معلوماتهم الشخصية. ([1])

**٢. الفراغ القانوني في مجال الذكاء الاصطناعي والأتمتة:** الذكاء الاصطناعي والأتمتة الذكية هما مجالان رئيسيان في الإدارة الرقمية، ولكنهما يواجهان نقصًا واضحًا في التشريعات القانونية التي تحكم كيفية استخدامهما. على سبيل المثال، في الإدارة الرقمية، تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات تتعلق بالمواطنين مثل منح التراخيص أو التصاريح، أو حتى في مجال التوظيف والتقييمات الإدارية. ومع ذلك، فإن القوانين لا تزال غير قادرة على تحديد المسؤولية القانونية في حال ارتكاب هذه الأنظمة لأخطاء, وتُثار العديد من الأسئلة حول مدى قانونية القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي، وكيفية ضمان أن هذه الأنظمة تتصرف بعدل وحيادية. أيضًا، تبرز تساؤلات حول مسألة الشفافية؛ هل يجب أن يكون المواطنون قادرين على

١- أحمد زايد، مصدر سابق ، ص ٣٤

فهم كيفية عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتخذ القرارات نيابة عن الهيئات الحكومية؟ هذه الفجوات القانونية تخلق حالة من عدم اليقين، سواء بالنسبة للحكومات أو المواطنين. ([1])

**٣. غياب التشريعات المنظمة للأمن السيبراني**

يعتبر الأمن السيبراني مسألة حيوية في مجال الإدارة الرقمية، حيث تعتمد الحكومات بشكل كبير على التكنولوجيا لتقديم الخدمات وإدارة البيانات. ولكن على الرغم من أن العديد من الدول قد أصدرت قوانين تهدف إلى تعزيز الأمن السيبراني، إلا أن هذه التشريعات غالبًا ما تكون غير متكاملة وغير كافية لمواجهة التهديدات الحديثة, والتحدي الأكبر هنا هو أن التهديدات السيبرانية تتطور باستمرار، مما يجعل من الصعب على القوانين أن تواكب هذه التطورات. على سبيل المثال، تقنيات الهجمات الإلكترونية مثل الفدية أو القرصنة الخبيثة قد تتطور بشكل سريع ولا يمكن دائمًا التنبؤ بها. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في القوانين التي تتعلق بكيفية التعامل مع الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية أو البيانات الحكومية الحساسة. يتطلب سد هذه الفجوة القانونية تطوير تشريعات تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التهديدات المتغيرة. ([2])

**٤. عدم وجود إطار قانوني للتعامل مع التقنيات الجديدة**

إلى جانب الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، هناك تقنيات أخرى مثل تقنية البلوك تشين (Blockchain)، العملات الرقمية، وإنترنت الأشياء (IoT) التي تلعب دورًا متزايدًا في الإدارة الرقمية. ومع ذلك، فإن القوانين الحالية لا تزال تعاني من فجوات كبيرة في التعامل مع هذه التقنيات, وعلى سبيل المثال، تقنية البلوك تشين تُستخدم لتسجيل المعاملات بشكل آمن وغير مركزي، ولكن لا تزال هناك تساؤلات حول كيفية تنظيم هذه التقنية قانونيًا، خاصة في السياق

١- حمدي عبد القادر، مصدر سابق ، ص ٤٢
٢- خالد الدليمي، مصدر سابق ، ص ٥٨

الحكومي. هناك غياب في التشريعات التي تحدد كيفية تطبيق البلوك تشين في الإدارة العامة أو كيفية ضمان الشفافية والمساءلة عند استخدامها. وبالمثل، لا توجد قواعد قانونية واضحة تحكم استخدام العملات الرقمية في المعاملات الحكومية أو في العمليات المالية المتعلقة بالإدارة العامة. ([1])

٥. **التشريعات القائمة على المستوى الوطني فقط:** في عالم اليوم، تتجاوز الإدارة الرقمية الحدود الجغرافية، حيث يتم استخدام التكنولوجيا على نطاق عالمي. ومع ذلك، فإن القوانين المتعلقة بالإدارة الرقمية غالبًا ما تكون مقيدة بالحدود الوطنية. هذا يعني أن الحكومات تواجه صعوبات في التعامل مع التحديات العالمية للإدارة الرقمية، مثل الجرائم السيبرانية العابرة للحدود أو تبادل البيانات بين الدول, ويعتبر هذا تحديًا كبيرًا لأن التعاون الدولي أصبح ضروريًا لمواجهة التهديدات الرقمية، ولكن عدم وجود إطار قانوني دولي متكامل يجعل من الصعب مواجهة هذه التحديات. هذا الفراغ القانوني يعيق تبني تقنيات رقمية جديدة على المستوى العالمي ويُضعف قدرة الحكومات على التعاون في مجال الإدارة الرقمية. ([2])

٦. **الافتقار إلى التنظيم القانوني للبيانات المفتوحة:** البيانات المفتوحة تمثل مصدرًا كبيرًا للإدارة الرقمية، حيث يتم تقديم بيانات عامة للمواطنين والشركات لاستخدامها في تطوير تطبيقات وخدمات جديدة. ولكن هذا المجال يواجه أيضًا فجوات قانونية كبيرة. فعلى الرغم من أن البيانات المفتوحة تُعتبر أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة، إلا أن القوانين المتعلقة باستخدامها غالبًا ما تكون غير واضحة, وعلى سبيل المثال، قد يكون هناك غموض قانوني حول كيفية التعامل مع البيانات المفتوحة، هل يمكن لأي شخص استخدامها بحرية؟ وما هي المسؤولية القانونية في حال تم إساءة استخدام هذه البيانات؟ بالإضافة إلى ذلك، لا توجد معايير واضحة

١- عبد الله الفايز، مصدر سابق ، ص ٣٥
٢- علي محمد فايز ، مصدر سابق ، ص ٨٣

حول كيفية ضمان جودة البيانات المفتوحة أو كيفية حماية خصوصية الأفراد في حال كانت هذه البيانات تتضمن معلومات حساسة, والفجوات القانونية في التشريعات المتعلقة بالإدارة الرقمية تشكل تحديًا رئيسيًا للحكومات في تبني التكنولوجيا بشكل آمن وفعّال. مع تقدم التكنولوجيا، تصبح الحاجة إلى تحديث القوانين أكثر إلحاحًا لضمان أن الإدارة العامة قادرة على مواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بالبيانات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي. الحل الأمثل هو تطوير تشريعات مرنة وشاملة تأخذ في الاعتبار التقنيات الحديثة وتضمن حماية حقوق المواطنين وتعزز كفاءة الخدمات الحكومية. ([1])

**المبحث الثالث: التجارب الدولية والإقليمية في مواجهة التحديات القانونية:** سنبحث في هذا المبحث ابرز التجارب الدولية والإقليمية في مواجهة التحديات القانونية وذلك من خلال تقسيمه الى مطلبين، نبحث في الاول منه تجارب بعض الدول في تحديث قوانينها لمواكبة التطورات التكنولوجية ، اما في المطلب الثاني فسنبحث الدروس المستفادة من تلك التجارب وكيفية الاستفادة منها في الإطار المحلي

**المطلب الأول: استعراض تجارب بعض الدول في تحديث قوانينها لمواكبة التطورات التكنولوجية:** في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم نتيجة التطور التكنولوجي السريع، أصبحت الدول تواجه تحديات قانونية جديدة تتطلب تحديث منظوماتها القانونية لمواكبة هذا التطور وضمان الحوكمة الرشيدة في ظل البيئة الرقمية. لقد أدركت العديد من الدول أهمية هذا التحديث وبدأت باتخاذ خطوات عملية لتطوير قوانينها لمواكبة التكنولوجيا الحديثة وتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات الناتجة عن التوسع في استخدام الأدوات الرقمية. في هذا المطلب، سنستعرض تجارب بعض الدول التي نجحت في تحديث قوانينها لتتماشى مع العصر الرقمي وتلبي احتياجات الإدارة الرقمية الحديثة.

١- عبد الله الفايز ، مصدر سابق ، ص ٣١

١. **تجربة الاتحاد الأوروبي:** الاتحاد الأوروبي يُعد واحدًا من الجهات الرائدة في مجال تحديث القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية. حيث انه من أوائل الجهات التي أصدرت تشريعات متقدمة في مجال حماية البيانات الشخصية، من خلال اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي دخلت حيز التنفيذ في مايو ٢٠١٨. وتعتبر هذه اللائحة نموذجًا عالميًا في مجال حماية الخصوصية، حيث وضعت قواعد صارمة على كيفية جمع ومعالجة البيانات الشخصية, وأهم ما يميز هذه اللائحة هو فرضها لمبدأ "الموافقة الصريحة"، حيث يجب على الأفراد إعطاء موافقتهم الصريحة قبل استخدام بياناتهم، كما منحت الأفراد الحق في معرفة كيفية استخدام بياناتهم وتقديم شكاوى في حالة الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، فرضت اللائحة عقوبات مالية كبيرة على الشركات والمؤسسات التي تنتهك قوانين حماية البيانات, وتعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجًا يحتذى به في مجال تحديث القوانين لمواكبة التحديات التكنولوجية، حيث تركز هذه اللائحة على ضمان حماية حقوق الأفراد، وفي الوقت ذاته تسهل للشركات العمل ضمن إطار قانوني واضح يحدد كيفية التعامل مع البيانات. ([1])

٢. **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** الولايات المتحدة، باعتبارها مركزًا رئيسيًا لتطوير التكنولوجيا، واجهت تحديات قانونية كبيرة في هذا المجال. وقد استجابت الحكومة الأمريكية لهذه التحديات من خلال مجموعة من التشريعات والتحديثات القانونية. واحدة من أبرز هذه التحديثات هي قانون الخصوصية الاستهلاكية في ولاية كاليفورنيا (CCPA)، الذي تم تبنيه في ٢٠٢٠. ويُعتبر هذا القانون من أهم القوانين المحلية في الولايات المتحدة لحماية بيانات المستهلكين، وهو يقدم حقوقًا مشابهة لتلك التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في لائحة GDPR. ([2])

١- صبري السنوسي، مصدر سابق ، ص ٥٢
٢- محمد عبد الكريم العيسوي ، مصدر سابق ، ص ٧١

ويوفر هذا القانون لسكان ولاية كاليفورنيا الحق في الوصول إلى بياناتهم الشخصية التي تجمعها الشركات، وطلب حذف هذه البيانات، بالإضافة إلى الحق في معرفة الغرض من جمع هذه البيانات. كما ان هذا القانون يعكس الحاجة الملحة لتحديث التشريعات المحلية لمواجهة التحديات الناتجة عن التحول الرقمي, وعلاوة على ذلك، أصدرت الحكومة الأمريكية قوانين موجهة لحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات السيبرانية، حيث تم إصدار قانون الأمن السيبراني لتعزيز الحماية في هذا المجال. والذي يهدف إلى تحسين التنسيق بين المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة لتعزيز الأمن الرقمي وحماية الأنظمة الحساسة من التهديدات السيبرانية. ([1])

٣. **تجربة سنغافورة:** سنغافورة، باعتبارها مركزًا عالميًا للتكنولوجيا والابتكار، اتخذت خطوات حاسمة لتحديث قوانينها الرقمية بهدف تسهيل تبني التكنولوجيا من جهة وحماية المواطنين والشركات من جهة أخرى. سنغافورة أدركت مبكرًا أن الابتكار التكنولوجي يتطلب إطارًا قانونيًا مرنًا، ومن ثم قامت بتحديث قوانينها الخاصة بحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية, وفي ٢٠١٢، أصدرت سنغافورة قانون حماية البيانات الشخصية (PDPA) الذي يضع إطارًا قانونيًا شاملًا لكيفية جمع واستخدام البيانات الشخصية في القطاعين العام والخاص. ويشمل هذا القانون متطلبات صارمة بشأن كيفية الحصول على الموافقة لاستخدام البيانات الشخصية وكيفية حماية هذه البيانات من التسريب أو الاستخدام غير المشروع, وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة السنغافورية بتحديث قوانين الأمن السيبراني من خلال إصدار قانون الأمن السيبراني في ٢٠١٨، الذي ينظم أمن الأنظمة الحيوية ويضع معايير صارمة لحماية البنية التحتية

١- أحمد زايد، مصدر سابق ، ص ٢٧

الرقمية. هذا القانون يتطلب من الشركات والهيئات الحكومية اتخاذ تدابير وقائية صارمة لضمان حماية الأنظمة الرقمية من الهجمات السيبرانية. ([1])

٤. **تجربة إستونيا:** إستونيا تعتبر من الدول الرائدة في التحول الرقمي والإدارة الرقمية، حيث تمكنت من بناء نموذج فريد من نوعه في الحكومة الإلكترونية. حيث قامت بتطوير مجموعة من التشريعات المتقدمة التي تدعم الإدارة الرقمية الشاملة، وقد تم تحديث القوانين الخاصة بها لتتماشى مع التحولات التكنولوجية السريعة, وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت إستونيا قانون التوقيع الرقمي الذي سمح باستخدام التوقيعات الرقمية في التعاملات الحكومية والخاصة، مما ساهم في تبسيط العمليات الإدارية وتقليل الحاجة إلى المستندات الورقية. كما أطلقت إستونيا منصة "X-Road" وهي منصة تبادل البيانات الحكومية التي تعتمد على تقنيات متقدمة لضمان حماية البيانات وخصوصية المواطنين. علاوة على ذلك، قامت إستونيا بتطوير قوانينها المتعلقة بحماية البيانات من خلال إصدار تشريعات جديدة تعزز أمن البيانات وتضع معايير صارمة للتعامل مع البيانات الحكومية والخاصة. إستونيا استفادت من هذا التحديث في تطوير نموذج رقمي فريد يعتمد على ثقة المواطنين في النظام القانوني والتكنولوجي. ([2])

٥. **تجربة الإمارات العربية المتحدة:** الإمارات العربية المتحدة تُعتبر من الدول العربية الرائدة في تحديث قوانينها لمواكبة التطورات التكنولوجية. وقد اعتمدت الإمارات على رؤية مستقبلية في تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتشريعاتها القانونية. قامت الحكومة الإماراتية بتحديث قوانينها المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني، بالإضافة إلى إصدار قانون جديد للمعاملات الإلكترونية, وفي عام ٢٠١٩، أصدرت الإمارات قانونًا يعزز حماية البيانات الشخصية ويضع معايير واضحة لكيفية جمع ومعالجة البيانات. هذا القانون يُعد جزءًا من استراتيجية الإمارات

١- حمدي عبد القادر، مصدر سابق ، ص ٤٠
٢- خالد الدليمي، مصدر سابق ، ص ٦٢

للتحول الرقمي وتعزيز الأمن السيبراني, كما ركزت على تطوير تشريعاتها الخاصة بالذكاء الاصطناعي من خلال اعتماد قوانين وتشريعات تنظم استخدام هذه التقنية في مختلف المجالات، بما في ذلك الصحة والتعليم والنقل. الإمارات تهدف إلى أن تكون من الدول الرائدة عالميًا في تبني التكنولوجيا بشكل آمن ومستدام، وقد وضعت قوانينها في هذا الإطار لدعم هذه الرؤية. ان تجارب الدول في تحديث قوانينها لمواكبة التطورات التكنولوجية تُعد نماذج مهمة يمكن الاستفادة منها لتطوير التشريعات في دول أخرى. الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، سنغافورة، إستونيا، والإمارات العربية المتحدة كلها دول أدركت أهمية تحديث قوانينها لتعزيز الحوكمة الرقمية وحماية حقوق المواطنين في ظل التحول الرقمي. هذه التجارب تعكس أهمية وجود إطار قانوني مرن وقوي يدعم الابتكار الرقمي ويواجه التحديات القانونية المرتبطة بالإدارة الرقمية. ([1])

**المطلب الثاني: الدروس المستفادة من تلك التجارب وكيفية الاستفادة منها في الإطار المحلي**

من خلال استعراض تجارب بعض الدول في تحديث قوانينها لمواكبة التطورات التكنولوجية، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة التي تساعد الدول الأخرى، وخاصة في العالم العربي، على تبني سياسات وتشريعات تتماشى مع العصر الرقمي. هذه التجارب تقدم نماذج ناجحة في التعامل مع التحديات القانونية الناجمة عن التطورات التكنولوجية المتسارعة، وتسهم في إرساء أسس قانونية سليمة تدعم الإدارة الرقمية. في هذا الجزء من الدراسة، سنركز على الدروس المستفادة وكيف يمكن الاستفادة منها في الإطار المحلي.

١. **أهمية وجود إطار قانوني شامل ومرن:** أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجارب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبلدان أخرى هو الحاجة إلى تطوير إطار قانوني شامل ومرن للتعامل مع التطورات التكنولوجية. حيث ان اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)

١- عبد الله الفايز، مصدر سابق ، ص ٢٩

في الاتحاد الأوروبي وقانون الخصوصية الاستهلاكية في كاليفورنيا (CCPA) يظهران أهمية إنشاء قوانين تضمن حماية حقوق الأفراد من جهة وتوفير بيئة قانونية واضحة للشركات والمؤسسات من جهة أخرى, وفي الإطار المحلي، من الضروري أن تعمل الدول على إعداد تشريعات تواكب العصر الرقمي، مع التأكيد على مبدأ المرونة في هذه التشريعات بحيث يمكن تعديلها بسهولة لمواكبة التغييرات المستقبلية. ويجب أن تكون هذه القوانين شاملة تغطي مجالات متعددة مثل حماية البيانات الشخصية، الأمن السيبراني، والمعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى تنظيم استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. ([1])

٢. **ضرورة تطوير قوانين لحماية البيانات الشخصية:** من أهم الدروس المستفادة هو التركيز الكبير على حماية البيانات الشخصية وضمان عدم إساءة استخدامها. استنادًا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي، ويعد إصدار تشريعات صارمة لحماية البيانات الشخصية أمرًا حيويًا، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في الحياة اليومية والعمل. الدول التي لا تمتلك قوانين متقدمة لحماية البيانات الشخصية قد تواجه تحديات قانونية وأمنية خطيرة تؤثر على الثقة في النظام الرقمي, ويمكن للدول العربية، أن تستفيد من هذه التجارب عبر تطوير قوانين وطنية لحماية البيانات تفرض معايير عالية لحماية الخصوصية وتضمن أن يتم جمع واستخدام البيانات الشخصية بشكل قانوني وآمن. على سبيل المثال، يجب أن يتم تبني سياسات مشابهة لتلك التي تفرض "الموافقة الصريحة" قبل جمع أو استخدام البيانات، ومنح الأفراد حقوقًا مثل الحق في طلب حذف البيانات أو معرفة كيفية استخدامها. ([2])

٣. **تعزيز الأمن السيبراني من خلال التشريعات:** تجربة سنغافورة وإستونيا في تعزيز أمن البنية التحتية الرقمية تعتبر مثالاً يُحتذى به. كما ان الدول التي قامت بتحديث قوانينها لتشمل قوانين

١- علي محمد فايز، مصدر سابق ، ص ٧٥
٢- محمد عبد الكريم العيسوي، مصدر سابق ، ص ٦٦

صارمة للأمن السيبراني تمكنت من حماية أنظمتها الحساسة من الهجمات السيبرانية. ففي الوقت الذي يتزايد فيه الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، فإن التهديدات السيبرانية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الواقع الجديد، ويجب أن تكون الدول مستعدة لمواجهتها من خلال سياسات وقوانين فعالة, والدول العربية، التي تشهد تطورًا سريعًا في تبني التكنولوجيا الرقمية، يجب أن تعمل على تحديث تشريعاتها المتعلقة بالأمن السيبراني، مع ضرورة إدخال قوانين تجبر الشركات والهيئات الحكومية على اتخاذ تدابير وقائية صارمة لضمان حماية الأنظمة الرقمية. كذلك من المهم أن يتم توفير التدريب والتوعية للموظفين حول كيفية حماية الأنظمة من الهجمات السيبرانية، بالإضافة إلى تطوير قدرات وطنية لمراقبة الهجمات والاستجابة لها بشكل فعال. ([1])

٤. **التنسيق بين القطاعين العام والخاص:** من الدروس الهامة الأخرى هو أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير التشريعات الرقمية. وتجربة الولايات المتحدة في مجال الأمن السيبراني تُظهر أن التنسيق بين الحكومة والشركات الخاصة يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز الحماية السيبرانية. حيث ان الحكومات وحدها لا تستطيع مواجهة التحديات التكنولوجية المعقدة؛ لذلك، فإن إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات وتنفيذها يعد ضرورة حتمية, وعلى المستوى المحلي، يجب تشجيع الحوار والتعاون بين الحكومات والشركات الخاصة والجامعات ومراكز البحث لتطوير قوانين وسياسات فعالة. هذا التعاون يجب أن يشمل أيضًا تحديد أولويات للتشريعات التي تتطلب تطويرًا عاجلاً، مثل قوانين حماية البيانات، الجرائم الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية. ([2])

٥. **تشجيع الابتكار مع ضمان الحماية القانونية:** تجربة الإمارات العربية المتحدة تظهر أن الدول يمكن أن تكون رائدة في الابتكار التكنولوجي إذا تم توفير البيئة القانونية المناسبة. حيث

١- صبري السنوسي ، مصدر سابق ، ص ٤٧
٢- أحمد محمود الزعبي، مصدر سابق ، ص ٥٣

ان قوانين الذكاء الاصطناعي والمعاملات الإلكترونية التي تم تطويرها في الإمارات تتيح للدولة تبني التكنولوجيا الحديثة بشكل آمن ومستدام. واصبح من الضروري أن تشجع الدول الابتكار التقني من خلال قوانين تدعم التطوير والبحث والتطوير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مع ضمان الحماية القانونية للمستخدمين, وفي الإطار المحلي، يمكن الاستفادة من هذا النهج عبر دعم الشركات الناشئة والمبتكرين في المجال التكنولوجي من خلال تقديم حوافز قانونية ومالية، بالإضافة إلى إصدار قوانين تشجع على تبني التكنولوجيا الحديثة مع ضمان تنظيم استخدامها وحماية حقوق الأفراد. ([1])

**٦. المرونة في التشريعات لمواكبة التطورات المستقبلية**

أحد الدروس الهامة من التجارب الدولية هو أن القوانين التي يتم وضعها لمواجهة التحديات الرقمية يجب أن تكون مرنة وتسمح بالتعديل مع تغير التقنيات وتطورها. التحديات التكنولوجية تتطور بشكل سريع، ويجب أن تكون التشريعات قادرة على مواكبة هذا التطور دون الحاجة إلى إعادة صياغتها بالكامل كلما ظهرت تكنولوجيا جديدة.

الدول المحلية يجب أن تأخذ هذا الدرس بعين الاعتبار عند وضع قوانينها، وأن تضمن أن تكون هذه القوانين مرنة وقابلة للتعديل السريع عند الحاجة. من المفيد أن يتم إنشاء لجان أو هيئات مختصة بمراجعة التشريعات التقنية بشكل دوري لضمان مواكبتها لأحدث التطورات التكنولوجية.

**المبحث الرابع: الاستراتيجيات المقترحة لتحديث الإطار القانوني للإدارة العامة:** في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نتيجة التطور التكنولوجي والرقمي، أصبحت الحاجة ملحّة لتحديث الأنظمة القانونية للإدارة العامة بما يتماشى مع هذه التطورات. وتتطلب هذه

١- حمدي عبد القادر، مصدر سابق ، ص ٣٩

العملية استراتيجيات واضحة ومتكاملة تضمن توافق الأنظمة القانونية مع متطلبات العصر الرقمي، وتحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. في هذا المبحث، سنستعرض مجموعة من المقترحات لتحسين الأنظمة القانونية، بالإضافة إلى سبل تعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية لتحقيق الامتثال القانوني مع التكنولوجيا.

**المطلب الأول: تقديم مقترحات لتحسين الأنظمة القانونية**

**أ. تحديث التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني**

التطور الرقمي يفرض ضرورة تحديث القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني. كما يجب على الأنظمة القانونية أن تتبنى تشريعات حديثة وقابلة للتطبيق تضمن حماية المعلومات الشخصية في جميع القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا. ويتعين على هذه التشريعات أن تواكب المعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي وقوانين الخصوصية في الولايات المتحدة. تشمل التحسينات المقترحة:

– توسيع نطاق حماية البيانات ليشمل كافة القطاعات العامة والخاصة التي تتعامل مع البيانات الشخصية.

– إدخال قوانين جديدة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في جمع ومعالجة البيانات الشخصية.

– تطبيق معايير صارمة في الأمن السيبراني تلزم المؤسسات باتخاذ تدابير وقائية لحماية الأنظمة الحساسة من الهجمات السيبرانية.

**ب. تطوير قوانين للمعاملات الإلكترونية والتوقيع الرقمي([1])**

في ظل توسع التعاملات الرقمية، أصبحت الحاجة ملحة لتطوير قوانين تنظم المعاملات الإلكترونية والتوقيع الرقمي. يجب تحديث القوانين بحيث تكون سهلة التطبيق وتسمح باستخدام التكنولوجيا في المعاملات الحكومية والتجارية بشكل آمن. تتضمن التحسينات المقترحة:

– إدخال نظم التوقيع الإلكتروني واعتمادها كوسيلة قانونية معترف بها للتوقيع على المستندات والعقود.

– تحديث قوانين المعاملات الإلكترونية لتشمل كل جوانب التجارة الإلكترونية، بما في ذلك الدفع الإلكتروني، والعقود الرقمية، والخدمات البنكية الإلكترونية.

– إلزام المؤسسات المالية والحكومية باستخدام تقنيات التشفير الحديثة لضمان أمن التعاملات الإلكترونية.

**ج. إصلاح القوانين الخاصة باستخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة([2])**

تكنولوجيا المعلومات أصبحت عنصرًا حاسمًا في تحسين كفاءة الإدارة العامة. لذلك، يجب تحديث القوانين التي تنظم استخدام التكنولوجيا في العمليات الإدارية لتسريع الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. تشمل المقترحات:

– إدخال قوانين تشجع على التحول الرقمي في الإدارة العامة وتلزم المؤسسات الحكومية باستخدام الأنظمة الإلكترونية لتحسين الشفافية وتقليل البيروقراطية.

---

١- David G. Garson, Public Information Technology and E-Governance: Managing the Virtual State, Edition: 2, Year: 2015, Taylor & Francis P: 68

٢- John Taylor, E-Government and Public Service Reform: The Implications of Privacy Protection in Digital Public Services, Year: 2014, Public Administration Quarterly, ASPA P: 40

– تعزيز قوانين الحوكمة الرقمية لضمان تقديم الخدمات الحكومية عبر منصات إلكترونية آمنة ومتاحة للجميع.

– إدخال تشريعات تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات في تقديم الخدمات الحكومية لتحسين كفاءة العمليات واتخاذ القرارات.

**المطلب الثاني: سبل تعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية لتحقيق الامتثال القانوني مع التكنولوجيا**

**أ. إنشاء لجان مشتركة بين السلطات التشريعية والتنفيذية:** تعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية يعد أحد العوامل الأساسية لضمان الامتثال القانوني مع التكنولوجيا. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء لجان مشتركة بين الطرفين تعمل على مراجعة التشريعات الحالية وتحديثها بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية. هذه اللجان يجب أن تضم خبراء من مجالات مختلفة مثل القانون، التكنولوجيا، والسياسات العامة لضمان توافق القوانين مع التحديات الرقمية المعاصرة. ([1])

**ب. تعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص:** التكنولوجيا تتطور بشكل سريع، وغالبًا ما يكون القطاع الخاص في مقدمة هذا التطور. لذلك، يجب تعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص لتبادل المعرفة والخبرات المتعلقة بالتكنولوجيا وكيفية إدخالها في العملية التشريعية. ويشمل ذلك عقد ورش عمل ومنتديات بين ممثلي الحكومة والشركات التكنولوجية لمناقشة التحديات والفرص التي تقدمها التكنولوجيا وكيفية تنظيمها قانونيًا. ([2])

١- علي محمد فايز، مصدر سابق ، ص ٧٧
٢- أحمد محمود الزعبي، مصدر سابق ، ص ٤٥

**ج. إطلاق برامج تدريب وتطوير لموظفي الحكومة في المجال التكنولوجي:** من الضروري تعزيز التعاون بين السلطات التنفيذية والتشريعية عبر إطلاق برامج تدريب وتطوير لموظفي الحكومة على استخدام التكنولوجيا الحديثة. هذه البرامج يجب أن تركز على تطوير المهارات الرقمية لموظفي القطاع العام، وتمكينهم من فهم كيفية تطبيق التكنولوجيا في إطار القوانين القائمة. بالإضافة إلى ذلك، كما يتعين توفير تدريب قانوني لموظفي الحكومة لتوعيتهم بأحدث التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيا وكيفية تطبيقها بفعالية. ([1])

**د. إقامة شراكات بين الحكومة والجامعات والمؤسسات الأكاديمية:** يمكن تعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية من خلال إقامة شراكات بين الحكومة والجامعات والمؤسسات الأكاديمية. هذه الشراكات تسمح بالاستفادة من البحث العلمي في مجالات التكنولوجيا والقانون، وتقديم توصيات مبنية على أساس علمي لصياغة التشريعات. حيث ان الجامعات يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في تقديم المشورة للحكومة حول كيفية تحسين القوانين لمواكبة التطورات التكنولوجية، وكذلك تدريب الجيل القادم من الموظفين الحكوميين والمشرعين على الابتكارات القانونية في المجال التكنولوجي. ([2])

**هـ. تطوير منصات رقمية للتشاور العام حول التشريعات التكنولوجية:** من أجل ضمان الامتثال القانوني مع التكنولوجيا، يمكن للسلطات التشريعية والتنفيذية تطوير منصات رقمية للتشاور العام حول التشريعات التكنولوجية الجديدة. هذه المنصات يمكن أن تكون وسيلة فعالة لجمع آراء المواطنين والشركات حول التحديات القانونية التي تواجههم عند استخدام التكنولوجيا.

١- محمد عبد الكريم العيسوي، مصدر سابق ، ص ٦٨
٢- صبري السنوسي، مصدر سابق ، ص ٥٢

الشفافية في تطوير التشريعات وزيادة مشاركة الجمهور في العملية التشريعية يسهمان في تحقيق توافق واسع حول القوانين ويزيدان من الامتثال لها. ([1])

**و. إطلاق مبادرات لتقييم التأثير التكنولوجي على التشريعات**

التكنولوجيا تؤثر على مختلف جوانب الحياة القانونية والإدارية، لذلك يتعين على السلطات التشريعية والتنفيذية التعاون في إطلاق مبادرات لتقييم التأثير التكنولوجي على التشريعات. هذه المبادرات يمكن أن تكون عبر دراسات دورية أو لجان متخصصة تعمل على تحليل كيفية تأثير التكنولوجيا على القوانين الحالية، وتقديم توصيات لتحديثها. التقييم المستمر يضمن أن تبقى التشريعات مرنة وقادرة على التعامل مع التحديات المستقبلية التي قد تطرحها التكنولوجيا.

**٣. النتائج المتوقعة من تعزيز التعاون التشريعي والتنفيذي**

من خلال تعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية وتحسين الأنظمة القانونية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية، يمكن تحقيق عدة نتائج إيجابية، منها: ([2])

– تحقيق تكامل أكبر بين القوانين والتكنولوجيا، مما يسهم في تحسين كفاءة الإدارة العامة وتقديم خدمات حكومية أفضل للمواطنين.

– تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية من خلال تطوير قوانين فعالة ومتقدمة تواكب التهديدات الرقمية.

– تشجيع الابتكار التكنولوجي في القطاعين العام والخاص، مما يسهم في خلق بيئة قانونية داعمة للاقتصاد الرقمي.

١- أحمد زايد، مصدر سابق ، ص ٣٠
٢- حمدي عبد القادر، مصدر سابق ، ص ٣٨

– زيادة الثقة في النظام القانوني من قبل المواطنين والشركات، مما يعزز من الامتثال للقوانين ويقلل من النزاعات القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا. تحديث الإطار القانوني للإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية يعد ضرورة حتمية لتحقيق التحول الرقمي والحفاظ على حقوق الأفراد وحماية المجتمع. تحقيق هذا الهدف يتطلب مقترحات لتحسين الأنظمة القانونية وتعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية من أجل تحقيق الامتثال القانوني مع التكنولوجيا. من خلال اتباع هذه الاستراتيجيات، يمكن للدول مواكبة التحديات الرقمية وتحقيق تقدم مستدام في مجالات الإدارة العامة والتكنولوجيا.

**الخاتمة:** لقد تناول هذا البحث التحديات القانونية التي تواجه الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية، وقدم استعراضًا للفجوات الحالية في التشريعات القانونية وكيف يمكن أن تؤثر التكنولوجيا بشكل مباشر على الإدارة العامة. وأظهرت النتائج أن هناك حاجة ملحة لتحديث الأنظمة القانونية لضمان أن تكون الإدارة العامة قادرة على الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة دون الإضرار بحقوق الأفراد أو المجتمع, ونختتم بالدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية لتعزيز الإطار القانوني للإدارة العامة. من المهم أن تلتزم الحكومات بتحديث قوانينها بشكل دوري، وأن تعمل على تحسين التنسيق بين الجهات التشريعية والتنفيذية لضمان الامتثال القانوني في ظل التطورات التكنولوجية. فقط من خلال هذا النهج، يمكن تحقيق تقدم حقيقي في تحسين كفاءة الإدارة العامة وضمان أن تكون في طليعة الابتكار الرقمي.

**النتائج:** من خلال البحث في التحديات القانونية التي تواجه الإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية، تم التوصل إلى عدة نقاط رئيسية، وهي:

١. أظهرت الدراسة وجود فجوات كبيرة في التشريعات القانونية المتعلقة بالإدارة العامة التي تعجز عن مواكبة السرعة الهائلة للتطورات التكنولوجية. بعض القوانين قديمة وغير محدثة لتتماشى مع الواقع الرقمي الجديد، مما يؤثر سلبًا على كفاءة العمل الإداري وحماية البيانات.

٢. التكنولوجيا الحديثة لها تأثير مزدوج على الإدارة العامة. من جهة، تسهم في تحسين الكفاءة وزيادة الشفافية وسرعة تقديم الخدمات. ومن جهة أخرى، تطرح تحديات تتعلق بالأمن السيبراني وحماية الخصوصية، مما يتطلب أن تكون الأنظمة القانونية مرنة بما يكفي لمواجهة هذه التحديات.

٣. الحوكمة الرقمية ليست مفعلة بالكامل في الكثير من الدول، وهو ما يؤثر على جودة الخدمات العامة الإلكترونية، ويزيد من معدلات الفساد الإداري ويعوق الابتكار التكنولوجي في الإدارة.

٤. هناك نقص في التنسيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بتحديث القوانين التي تتماشى مع التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تأخر في إصدار تشريعات حديثة.

**التوصيات:** استنادًا إلى ما تم التوصل إليه، نوصي باتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين التشريعات الحالية وجعلها أكثر ملاءمة مع البيئة التكنولوجية الحديثة:

١. يجب إجراء مراجعة دورية للتشريعات المتعلقة بالإدارة العامة لضمان مواكبتها للتطورات التكنولوجية. من الضروري أن تكون هذه القوانين شاملة ومرنة لتشمل المجالات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأمن السيبراني.

٢. في ظل زيادة اعتماد الإدارة العامة على التكنولوجيا الرقمية، يجب صياغة تشريعات تضمن حماية البيانات الشخصية للمواطنين وتفرض عقوبات صارمة على المؤسسات التي تتعرض لخرق أمني.

٣. يجب تعزيز الحوكمة الرقمية من خلال وضع قوانين واضحة وملزمة لجميع المؤسسات الحكومية للتحول الرقمي الكامل. يجب أن تكون هذه القوانين مصممة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل فرص الفساد الإداري.

٤. نوصي بإنشاء لجان مشتركة تضم خبراء في القانون والتكنولوجيا لتسهيل عملية تحديث التشريعات المتعلقة بالإدارة العامة، وضمان التنسيق المستمر بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

٥. يجب توفير برامج تدريب لموظفي القطاع العام على الأنظمة القانونية الحديثة المتعلقة بالتكنولوجيا، لضمان تطبيق القوانين بشكل فعال والالتزام بها.

## المصادر والمراجع

**المصادر العربية:**


١. د.احمد خورشيد حميدي ، المواءمة بين قانون مجلس الدولة العراقي وقانون مجلس شورى لاقليم كوردستان ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، م١٣، ع٤٨ ،ج ١

٢. د.أحمد زايد, الإدارة العامة الإلكترونية: دراسة في المفاهيم والتطبيقات, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٤, دار الفكر العربي، القاهرة.

٣. د.أحمد محمود الزعبي, الحكومة الإلكترونية وتحدياتها القانونية والإدارية في الوطن العربي, الطبعة: ٢, السنة: ٢٠١٥, مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٤. د.حمدي عبد القادر, الإدارة الإلكترونية وأثرها على القانون الإداري, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٥, دار النهضة العربية، القاهرة.

٥. د.خالد الدليمي, التحديات القانونية للتحول الرقمي في الإدارة العامة, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠٢٠, المركز العربي للبحوث القانونية، بغداد.

٦. د.سامي حسن نجم ، الجزاءات الضبطية عن مخالفة قواعد الضبط الاداري المروري ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، م١٢،ع٤٦،ج ٢.

٧. د.صبري السنوسي, التحديات القانونية في ظل الإدارة الرقمية, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٨, دار النهضة العربية، بيروت.

٨. د.عبد الله الفايز, الإدارة الرقمية والحكومة الإلكترونية: التجارب والتحديات في العالم العربي, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٦, مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض.

٩. د.علي محمد فايز, القانون الإداري والتحولات الرقمية, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٩, مجلة العلوم الإدارية والقانونية، جامعة الكويت.

١٠. د.محمد عبد الكريم العيسوي, التطور التكنولوجي والإدارة العامة: آفاق وتحديات, الطبعة الاولى, السنة: ٢٠١٧, مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

**المصدر الاجنبية:**

1. David G. Garson, Public Information Technology and E-Governance: Managing the Virtual State, Edition: 2, Year: 2015, Taylor & Francis.

2. Frank Bannister, Regina Connolly, ICT, Public Administration and the New Public Management: Changing Government by Changing Technology, Year: 2014, Information Polity, IOS Press, DOI: 10.3233/IP-140330.

3. J. Ramon Gil-Garcia, Enacting Electronic Government Success: An Integrative Study of Government-wide Websites, Organizational Capabilities, and Institutions, Year: 2012, Springer.

4. John Taylor, E-Government and Public Service Reform: The Implications of Privacy Protection in Digital Public Services, Year: 2014, Public Administration Quarterly, ASPA.

5. Patrick Dunleavy, Digital Era Governance: IT Corporations, the State, and E-Government, 2nd edition, 2012, Oxford University Press.

6. Tony Bovaird, Elke Löffler, Public Management and Governance, 3rd edition, 2015, Routledge.